

بسم الله الرحمن الرحيم

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء حول التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية

ورقة : مساعي السودان في إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إعداد:

أبو أسامة محمد الله محمد تكتوك الأمين العام للمجلس القومي للمعاقين السوداني

سلمي أحمد علي قنيفه منسق محور الإعاقة بمفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

بيت الأمم المتحدة ، بيروت في الفترة 4 - 5 نوفمبر 2014م

أولاً : مقدمة:

يقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بأكثر من مليار شخص في العالم، أي حوالي (15%) من سكان العالم وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية 2011م ، بدلاً عن تقديراتها السابقة التي كانت تقدرهم بحوالي 10% من سكان العالم.

إن معرفة حجم الإعاقة في السودان وتحديد نسبة إنتشارها وخصائصها لا تزال من القضايا غير المنفك عليها ، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وفقاً للإحصاء السكاني الخامس للعام 2008 إلى أن نسبة الإعاقة في السودان تبلغ (4,8%) ، غير أنه ووفقاً لإفادة الجهاز المركزي نفسه أنه في وقت إجراء هذا الإحصاء لم تكن الإعاقة بكل أبعادها حاضرة في التخطيط والتنفيذ لعمل الإحصاء . هنالك عدد من الأسباب التي تدعو لافتراض أن نسبة ذوى الإعاقة بالسودان تساوى النسبة العالمية لذوى الإعاقة إن لم تكن تزيد عنها كالحروب والتي صارت العامل الأساسى فى نقص الغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الأسباب التي قد تنتج عنها الإعاقات المختلفة.

كما هو معلوم فإن الوصمة الإجتماعية التي قد تلحق وتصيب فئة ذوى الإعاقة قد تجعلهم يفقدون الكثير من حقوقهم ، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن تلعب هذه الفئة فى الغالب أدوار الفئة التي تحتاج الى الرعاية ، مما ينتج عنه الظلم الإجتماعي والإنسحاب من الحياة الإجتماعية وفقدانها لكثير من الخدمات الاساسية التي توصلها للاندماج فى الحياة العامة على قدم المساواة مع الآخرين كالتعليم ، التوظيف، ... الخ. نجد هذا الأمر واضحاً فى الأرياف والقرى التي وبسبب الإفتقار أو القصور فى للتعليم والوعى تجاه ماهية الإعاقة وأهلية وحقوق ذوى الإعاقة يتعمق الإقصاء والتمييز السلبي بصورة أكثر سواء بقصد أو بغير قصد الشئ الذى نجده نسبياً أفضل فى المدن حيث نال بعض من ذوى الإعاقة قدراً من التعليم أهلهم من تكوين تجمعات ومنظمات للمطالبة بحقوقهم ونشر الوعى عن ضرورة قبول المجتمعات وتعاطيها مع التنوع البشرى مما أتاح لهم قدراً من المشاركة النسبية فى الحياة العامة ومد يد العون للمجتمعات الريفية لمناصرة قضايا ذوى الإعاقة.

بدأت حركة الإعاقة الحديثة فى السودان منذ مطلع سبعينيات القرن الماضى عبر رواد وتنظيمات وتكوينات إجتماعية تطور بعضها الى إتحادات ومدارس متخصصة لفئات الإعاقة المختلفة. فى العام 1984م صدر أول قانون لرعاية وتأهيل المعاقين وصار أمر الإعاقة مؤكل لوزارة الرعاية والضمان الإجتماعى كوحدة صغيرة داخل إدارات الوزارة المتعددة ثم تطورت هذه الوحدة الى أن صارت إدارة رئيسية

بالوزارة . صادق السودان على الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة فى العام 2009م الأمر الذى قاد الى تشكيل المجلس القومى للمعاقين والذى أيضاً جاء إستجابةً للقانون القومى للمعاقين للعام 2009م . يختص المجلس بوضع السياسات والخطط والبرامج لذوى الاعاقة ويهدف الى دمجهم فى المجتمع.

ثانياً: البناء المؤسسى :

1. المجلس القومى للمعاقين:

تستند فلسفة إنشاء مجلس قومى للأشخاص ذوى الاعاقة بالسودان على أن يضطلع بأمر تنسيق جهد الدولة وحفز مؤسساتها ووزاراتها المختلفة لإدماج حقوق ذوى الإعاقة ضمن إهتمامها ومسئولياتها ومن ثم خططها ومشروعاتها وبرامجها. لا يرغب المجلس بأى حال من الأحوال أو يفكر فى إنشاء نظام أو مؤسسات موازية لتقدم خدماتها لذوى الإعاقة ، لذا ينظر لهذا المجلس على أنه مؤسسة مؤقتة ينتهى دورها حال إضطلاع كل مؤسسة من مؤسسات الدولة الموجودة أصلاً بدورها والتزامها تجاه ذوى الإعاقة أو أن يتقلص دوره لكتابة التقارير ورصد مدى الإيفاء بتلك الحقوق والتوجيه بشأن ما يلزم من إجراءات تصحيحية مع جهات إتخاذ القرار .

تشكل المجلس القومى للمعاقين السودانى بقرار من السيد رئيس الجمهورية برئاسة وزير الرعاية والضمان الإجتماعى . استوعب القرار ضرورة وأهمية إشراك ذوى الإعاقة أنفسهم إذ يمثلون 50% من عضوية المجلس وتستكمل النسبة من وكلاء الوزارات الاتحادية ومدراء المؤسسات القومية ذات الصلة بأمر الإعاقة.

ضمن التطور المقترح لتشكيلة المجلس القومى فى دورته الجديدة التى تبدأ من مطلع 2015م ، وفيما يلى مشاركة ذوى الاعاقة (50% من المقاعد) ، فبالإضافة الي تمثيل إتحادات ذوى الإعاقة الأربعة ومن الجنسين فقد خصصت مقاعد لذوى الاعاقة من النقابات والاتحادات المهنية (الصحفيين ، المحامين ، العمال ، المرأة ، الطلاب ، الشباب ، المهن الموسيقية والمسرحية) . خصصت أيضاً مقاعد للتنظيمات الطوعية العاملة فى مجال الاعاقة يختارونهم فيما بينهم من ذوى الاعاقة. يسعى المجلس أن يؤكد دائماً أن أمر ذوى

الإعاقة ليس فقط حصراً على ذوى الإعاقة ، لذا فقد خصصت بالمجلس مقاعد للناشطين والخبراء من غير ذوى الإعاقة فى مجال إختصاص المجلس فيما يتعلق بالتخطيط ، السياسات ، التدريب ، بناء القدرات و التنسيق والتواصل محلياً ، قومياً ، إقليمياً ودولياً.

2. مجالس الأشخاص ذوى الإعاقة بالولايات الـ 18:

بما أن نظام الحكم فى السودان فيدرالى ، وأن لكل ولاية دستوراً وقوانينها وقراراتها المستقلة ، فقد صدرت قرارات إنشاء مجالس الأشخاص ذوى الإعاقة على مستوى ولايات السودان الـ 18 بقرارات من ولاية الولايات وبتشكيلة تستوعب ذات المعايير المعمول بها على المستوى القومى. يشغل الأشخاص ذوى الإعاقة أنفسهم كل مواقع الأمناء العاميين لأمانات تلك المجالس على المستويين القومى والولائى.

3. إدارات خاصة بالإعاقة بالوزارات والمؤسسات ذات الصلة:

ضمن خطة المجلس القومى للمعاقين 2012 - 2016م ، وفي إطار البناء المؤسسى ضرورة وجود إدارات أو نقاط إرتكاز بالوزارات والمؤسسات المختلفة لتتابع أمر إدماج ذوى الإعاقة .

4. منظمات المجتمع المدنى المختصة بذوى الإعاقة والعامية:

أهتم محور البناء المؤسسى أيضاً بالجانب غير الرسمى من ضرورة إستكمال بناء الإتحادات النوعية لذوى الإعاقة وعلى مختلف المستويات وصولاً الى إتحاد واحد يعبر عنهم جميعاً . أهتمت الخطة أيضاً بتشجيع الأفراد والمجموعات على إنشاء منظمات مجتمعية تهتم بأمر ذوى الإعاقة.

ثالثاً : التشريعات والسياسات:

1) التشريعات:

فيما يتعلق بالتشريعات ، وبما أن القانون الأول لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بالسودان قد صدر فى العام 1984م وتم تعديله بقانون فبراير 2009م قبل إنضمام السودان للاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوى الإعاقة فى أبريل 2009م ، فقد صدرت مسودة تعديل القانون القومى للمعاقين 2009م حتى يتواءم ويستجيب لمطلوبات السودان والتزاماته بمقتضى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى

الإعاقة ، إذ يعتبر تعديل القانون من أولويات خطة المجلس حيث تم إعداد المسودة عبر مشاور واسع مع كل أصحاب المصلحة في إنتظار إكمال مراحل الإجازة .

كما أن إهتمام المجلس في شأن التشريعات يتجاوز القوانين الخاصة بذوى الاعاقة ويسعى الى دراسة ومراجعة كل التشريعات القومية والولائية لإستبانة مدي إستيفائها لحقوق الاشخاص ذوى الاعاقة من عدمه والتوصية والمتابعة في شأن التصحيح والتصويب . استهل المجلس هذا المشوار الطويل عبر عشرة قوانين قومية تتم دراستها كمرحلة أولى.

(2) السياسات:

وفيما يلي السياسات ومن خلال تواصل المجلس مع الوزارات والمؤسسات المختلفة وسعيا لتطبيق حقوق ذوى الاعاقة المنصوص عليها في القوانين الوطنية ، فقد تبين للمجلس أن ثمة قصور واضح وفي بعض الاحيان غياب للسياسات الدامجة لحقوق ذوى الاعاقة ، الأمر الذى يشكل عقبة دون إنفاذ تلك الحقوق . شرع المجلس في تواصل مع مختلف الوزراء والتفكر معهم في شأن ردم الفجوة فيما يتعلق بالسياسات بتلك الوزارات . خلص ذلك التواصل الى إصدار قرارات وزارية من وزراء وزارات " التربية والتعليم ، التعليم العالي ، الصحة ، تنمية الموارد البشرية والعمل ، الشباب والرياضة ، الثقافة والاعلام ، الرعاية والضمان الاجتماعى والبيئة والغابات" بتكوين لجان لإعداد السياسات والإستراتيجيات الخاصة بضمان إدماج حقوق ذوى الإعاقة فى أى من تلك الوزارات . أسندت هذه القرارات رئاسة اللجان لوكلاء الوزارات ، وبمشاركة كل ذوى الصلة والاختصاص من مؤسسات رسمية وغير رسمية ذات صلة باى من أمر الوزارة المحددة أو الإعاقة . حددت هذه القرارات آجال زمنية لكل لجانها حتى تستوفى المطلوب منها.

بما أنه قد تم تجاوز الآجال المضروبة لانجاز هذا السياسات والاستراتيجيات ، إلا أن غالب الوزارات لم تف بمطلوب صياغة الاستراتيجية فى الفترة المحددة ، حيث أنجزت ذلك "وزارة التربية والتعليم" وأكملت إجازتها عبر الوزارة ودشنت الاستراتيجية ، فيما وصلت كل من وزارات "التعليم العالي والبحث العلمى ، الشباب والرياضة ، الثقافة والاعلام والصحة" الى مسودات متقدمة فيما لا تزال وزارتي تنمية الموارد

البشرية والعمل والرعاية والضمان الاجتماعى فى مرحلة الخبير الذى تم اختياره لتيسير إعداد الاستراتيجية ، فيما لم تبلغ وزارة البيئة تلك المرحلة بعد.

بما أن إنجاز تلك السياسات يشكل مرحلة مهمة فى مسيرة تثبيت حقوق ذوى الإعاقة ، الا أنها فى ذات الوقت لا تعتبر لحالها حلاً ما لم تستتبعها خطط وآليات تنفيذ. كما أنها توفر مرجعية للمساءلة والمتابعة من قبل مستويات المساءلة والمتابعة الرسمية والشعبية وكما تشكل وثيقة مرجعية وعامل مؤثر لاستحضار ذوى الإعاقة فى فى المشروعات والأنشطة وميزانيات تنفيذها بالوزارات المختلفة. كما أنه من المتوقع أن تواجه هذه السياسات والاستراتيجيات بكثير من الصعوبات والتحديات فى مراحل التنفيذ والتطبيق.

رابعاً: المنابر واليات التنسيق والتواصل :

يستحضر المجلس أن محور إختصاصه الرئيس يتعلق بالتنسيق والتواصل والمناصرة مع مختلف أصحاب الاختصاص الأصيل من وزارات ومؤسسات قطاع عام أو خاص و خلافاً من مقدمى الخدمات . يسعى المجلس دائماً إلى خلق آليات ومواعين تنسيق تستوعب كل جهد ، وتكامله مع جهود الآخرين. ابتكر المجلس عدد من المنابر الدورية الشهرية المتخصصة كآليات تواصل وتنسيق وتبادل معلومات وخبرات منذ العام 2012م بعدد 13 منبراً دورياً (التعليم ، الصحة والوقاية ، التشريعات ، التمكين الإقتصادى والعيش اللائق ، التأهيل وإعادة التأهيل ، المشاركة فى الحياة الساسية والعامة ، الثقافة ، الرياضة والشباب ، الحماية الإجتماعية والتمكين الاسري ، العون القانونى ، تيسير الوصول وتهيئة البيئة ، الإعلام ورفع الوعى والمعلومات) ، وبلغت فى العام 2014م عدد 16 منبراً دورياً شهرياً بإضافة منابر جديدة للمرأة ذات الإعاقة ، الطفل ذى الإعاقة وتم فصل التعليم إلى عام وعال . يستهدف أى من تلك المنابر الشهرية مشاركة كل أصحاب المصلحة من الوزارة صاحبة الإختصاص الأصيل كمنظم للمنبر ، ومشاركة كل الوحدات الرسمية ذات الصلة ، تنظيمات ذوى الإعاقة ، منظمات المجتمع المدنى ، وكالات الأمم المتحدة ، المنظمات الدولية ، القطاع الخاص ، الاعلام المتخصص والاكاديميين والمهتمين من أجل تبادل المعلومات والتقارير والتجارب والخبرات.

خامساً: المشروعات الاجتماعية والتدخلات العاجلة:

يسعى المجلس كمؤسسة ذات إختصاص بأمر ذوى الاعاقة بالسودان الى كامل الإدماج للحقوق وعبر المؤسسات ذات الاختصاص الأصيل ، إلا أنه فى ذات المنحى يسلك المسار المزدوج المتضمن فى بعض الأوقات الحلول العاجلة والمؤقتة ومحاولة إبراز قضية حقوق ذوى الإعاقة والتعريف بها ومن أمثلة ذلك :

i. المبادرة الاجتماعية :

إذ هى حزمة من المعالجات الإجتماعية التى اتخذتها الدولة عبر وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى ووزارة المالية عقب قرارات إقتصادية قادت إلى رفع الدعم عن المحروقات بالسودان من أجل تخفيف العبء عن الشرائح الضعيفة عبر محاور ثمان محددة من ضمنها محور للأشخاص ذوى الاعاقة . قام المحور بتوفير عدد من معينات ذوى الاعاقة بشرائحهم المختلفة كما وفر قرضاً حسناً لنماذج من ذوى الإعاقة بالولايات . كما وفرت المبادرة دعماً لمؤسسات وتنظيمات ذوى الإعاقة بالمركز والولايات حتى تقوى على دورها فى التعريف بحقوق ذوى الإعاقة ومناصرتها. كما يعمل المجلس على إدماج ذوى الاعاقة فى محاور المبادرة الاجتماعية الأخرى ، بل ويعتبرها ذات أهمية ومروء أكبر من محور ذوى الإعاقة نفسه (الدعم الإجتماعى المباشر ، تمكين المرأة الريفية ، التأمين الصحى للأسر الفقيرة) . يطالب المجلس باستحضار ذوى الإعاقة فى كل من تلك المحاور بنسبة لا تقل عن تمثيلهم وحضورهم المجتمعى.

ii. دعم ديوان الزكاة :

يعتبر الديوان الممول الأكبر لذوى الاعاقة بالسودان ، يقدم دعمه لذوى الاعاقة من مختلف مصارف الزكاة (فقراء ، مساكين ، غارمين ، الخ) . كما يقدم الديوان دعماً خاصاً لذوى الإعاقة من خلال توفير الدراجات البخارية لذوى الإعاقة الحركية الشديدة حيث لا يمكنهم استخدام المواصلات العامة لعدم تهيئتها ، كما يقدم دعمه لتنظيمات ذوى الإعاقة على مستوى المركز والولايات. كما يقدم الديوان دورات متخصصة فى إكتساب المهارات التى تيسر التمكين الاقتصادى بواسطة معهد علوم الزكاة.

iii. مشروع إعادة إدماج المسرحيين من ذوى الإعاقة:

يستهدف هذا المشروع إعادة إدماج المحاربين السابقين فى الحياة المدنية . من المعلوم أن الحرب دائماً ما تسبب الاعاقات ويكون من بين المحاربين السابقين ذوى إعاقة . يعمل المشروع على تمليك المسرحيين وسائل العيش الكريم فى الحياة المدنية عبر التدريب وتمليك وسائل الدخل ومتابعة سير مشروعاتهم الحياتية. خصص البرنامج دعماً إضافياً لمقابلة متطلبات الإعاقة. وجه البرنامج هذا الدعم الى مشروعات مجتمعية تخص ذوى الإعاقة كلهم على إختلاف مسببات الإعاقة ومن أجل المساهمة فى إستدامة الخدمة وتوفيرها وتجويدها.

iv. التأمين الصحى والمعينات :

من أكبر المشاكل التى تواجه ذوى الاعاقة فى السودان هى كيفية الحصول على المعينات والاجهزة التعويضية لفئات ذوى الاعاقة المختلفة (عصاء بيضاء ، سماعة ، طرف صناعى، كرسي متحرك ، مشاية ، كرسي شلل دماغى، الخ) . يتم الحصول على هذه المعينات والأجهزة التعويضية حالياً إما عن طريق الشراء المباشر أو الدعم غير المنتظم من الجهات الرسمية والطوعية) .. فيما توفر الهيئة العامة للأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية ما نسبته 5% من حاجة السودان من الأطراف الإصطناعية بدعم من الحكومة السودانية والصليب الأحمر الدولي. يسعى المجلس إلى إدخال معينات ذوى الاعاقة والأجهزة التعويضية فى مظلة التأمين الصحى . استصدرت ولاية الخرطوم قراراً بذلك وشرعت فى الإجراءات التحضيرية لتنفيذه.

أبرز التحديات والعقبات :

- **الإحصاء والمعلومات:** يعتبر قصور وضعف المعلومات عن ذوى الإعاقة من أكبر العقبات. إذ لا تتوفر للمجلس ولا غيره قاعدة بيانات مكتملة ومصنفة لذوى الإعاقة بالسودان. الأمر الذى يصعب التخطيط السليم والسعى الجاد لايفاء الحقوق فى ظل غياب المعلومة الصحيحة والدقيقة .
تفتقر المؤسسات الرئيسية الداعمة لذوى الإعاقة لمعلومات عن مستفيديها من ذوى الإعاقة ، حتى نظم المعلومات المستخدمة فى تلك المؤسسات غير مصممة لذلك لإفتقار إستماراتها من أي سؤال عن ذوى الإعاقة وتصنيفاتهم.
- **الوعى:** يعتبر ضعف الوعى بحقوق وقدرات الأشخاص ذوى الإعاقة والتعاطى معهم من منطلقات تقليدية وقوالب نمطية التحدى الأكبر.
- **تهيئة البيئة:** يعانى السودان من قصور واضح فى تهيئة البيئة وفى جميع جوانبها سواء المبانى ، الطرق ، المواصلات وتقنية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
- **الموارد البشرية:** يتطلب إدارة ملف الأشخاص ذوى الإعاقة عناصر بشرية ذات قدرات علمية واهتمام وتجربة بأمر الإعاقة. بما أن المجلس دوره تواصلى وتنسيقى من أجل إدماج الحقوق ومع قيادات الوزارات المختلفة ، هذا الأمر وحتى يتم إنجازه لابد من توفر الكادر البشري المؤهل لتلك المهمة.

والله ولى التوفيق